تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

Safety Assessment of the Financial Stability of the National Bank of Algeria: Using the American Banking Rating System CAMELS

أ. سهيلة قطاف

أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريريج، الجزائر

Sou_hila_2008@hotmail.fr

الملخص:

إن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

فهناك عدّة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف الأمريكي CAMELS

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، كفاية وملاءة رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، CAMELS.

Abstract:

To set the banking safety principle, every unit of the banking system must have a safe and a healthy financial situation, and acquire management efficiency that enables banks to well manage its assets and liabilities as well as practise its financial intermediation role. It also must have the credit worthiness and the capacity to satisfy capital adequacy requirements.

There are many control standards that mesure performance classify banks and then detect financial disequilibrium the right time. Means by wich prevent problems that may led to collapse. One of the most important standards that evaluate American banks is called: CAMELS.

Key words: Financial Stability, Adequacy and solvency of capital, Asset quality, Profitability, Liquidity.

تمهيد:

شهد النظام المالي توسعا تجاوز في وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، وتغيرا كبيرا في عناصر الأصول المالية فأصبح نظاما أكثر تعقيدا، وزادت مخاطر العدوى، مما استوجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية. حيث أن القوانين الحالية المتمثلة في الانضباط وفق شروط السوق والرقابة الاحترازية القائمة على التأكد من الاستقرار المالي، لم تعد قادرة على التكيف مع وتيرة عولمة الأسواق المالية، فهناك العديد من المؤسسات المالية والبنوك من تخصص جانبا من نشاطاتها لدراسة الاستقرار المالي. والهدف من هذا الأخير يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات المصرفية خصوصا والمالية عموما.

فهناك العديد من المعايير الرقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة استقرار النظام المصرفي حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات تقييم للمصارف ثم تصنيفها، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر، حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها CAMELS. وانطلاقا من هذا سنحاول طرح الإشكالية الآتية:

فيما يتمثل التصنيف التقييمي للاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ؟

الدراسة النظرية:

1. **تعريف الاستقرار المالي:** هو ذلك الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادرا على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم، والاستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي.[1]

كما يعرّف الاستقرار المالي على أنه تجنب وقوع الأزمات المالية.

2. **أسباب عدم الاستقرار المالي:** إن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات كبيرة في اقتصاد دولة ما، حيث يتعرض النظام المالي لعدم الاستقرار لسببين:[2]

- فشل السوق في احتواء الأزمات وعدم ردة الفعل من الأفراد وتوفير الضمانات، مثلما هو الحال في حالة الذعر المصرفي والخوف من أن البنك سيفشل ويعلن عدم قدرته على

الوفاء بالتزاماته، مما يدفع بالمودعين بشكل فردي إلى سحب أموالهم، ونتيجة هذا التصرف يحدث الفشل. كما أن ظاهرة عدم استقرار مستوى الأسعار، حيث أن الزيادة أو النقص العام في كمية النقود تؤدي إلى التضخم أو التقلص، فالنتيجة إذا سلبية في النظام المالي وعلى البنوك كذلك.

- وجود سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة وغير متناسقة يؤدي إلى حدوث أزمات أسعار الصرف لأي دولة نظرا لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار مالي.

3. المخاطر التي تواجه النظام المالي: إن المخاطر المحتملة على النظام المالي قد تنشأ إما داخليا من داخل النظام، أو خارجيا في الاقتصاد الحقيقي إذ أن:[3]

- المخاطر الداخلية: قد تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة (المؤسسات والأسواق والبنية التحتية)، فقد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقا إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدّة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة، كما قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، وتركز المخاطر...) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية، وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي. وفي المقابل، فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.
- المخاطر المعنوية: وهي مخاطر تنبع من مشاكل خارج النظام المالي. فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية –مثل الكوارث الطبيعية– أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية أو تقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات المفاجئة في مشاعر السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي. وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي إلى اضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات في النظام المالي بأكمله.

4. ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS: يعرّف على أنه "مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر

إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وعملت السلطات الأمريكية على الأخذ بنتائجه والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات.

5. **مؤشرات نظام التقييم المصرفي:** تعمل هذه المؤشرات كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر. وتعرف بمؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد والمتمثلة في إطار CAMELS والذي يغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، الحساسية لمخاطر السوق S. حيث يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعدّ أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك البنك الاحتياطي الفيديرالي.[4] ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS بما يأتي:[5]

- تصنيف البنوك وفق معيار واحد؛
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحّد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

وفيما يلي أهم مؤشرات الحيطة الجزئية:

- كفاية رأس المال (Capital Adecuacy): والتي تحدّد إلى أي مدى تستطيع المؤسسات المالية التغلب على الصدمات في ميزانياتها.

- نوعية الأصول (**A**ssets Quality): من المهم رصد المؤشرات الدالة على نوعية أصول المؤسسة من حيث زيادة تعرضها لمخاطر معينة، والاتجاهات بالنسبة للقروض المعدومة وربحية المقترضين من البنوك، حيث أن ضعف هذه الأصول يؤدي إلى ضعف ملاءة المؤسسات وبالتالي تشكل المخاطر.
- سلامة الإدارة (**M**anagement Efficiency): إذ أن الإدارة السليمة عنصر أساسيا في أداء مكونات النظام المالي.
- الربحية (**E**arnings): انخفاض نسب مؤشرات الربحية يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.
- السيولة (**l**iquidity): حيث تقيس مؤشرات السيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية.
- الحساسية لمخاطر السوق (**S**ensivity Market): تتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية.

6. كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS: تم تطوير نظام التقييم المصرفي لجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

سوف نوجز كيف يتم استخدام هذا النظام من خلال تصنيف البنوك وفقا لكل بند من بنود نظام التقييم.

أ. تحليل كفاية (ملاءة) رأس المال: بالنظر إلى المستوى الحالي لرأس المال وبالمقارنة مع السنوات السابقة يتبين لنا تصنيف قاعدة رأس مال البنك، وذلك بالاعتماد على مؤشرات التصنيف المعدّ من قبل مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية والتي تقسم رأس المال حسب الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة Examiner Orientation

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي / الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: من إعداد الباحث

من الجدول يمكن أن نستخرج تقسيمات درجة تصنيف رأس المال كما يلي:

- رأس المال الجيد: تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) المبني على المخاطرة 10% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي 5% فأكثر ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي 5% فأكثر.
- رأس المال الملائم: تكون نسبة رأس المال الملائمة 8% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي 4% فأكثر ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأكثر.
- رأس المال الضعيف: تكون نسبة رأس المال ضعيفة إذا كان إجمالي رأس المال أقل من 8% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال 4% فما أقل.
- رأس المال الضعيف جدا: يكون رأس المال ضعيف جدا إذا كان أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 3% ونسبة الرفع المالي في رأس المال أقل من 3%.

ب. تحليل جودة الأصول: يتم تصنيف جودة الأصول وفقا للجدول رقم (02)

الجدول رقم (02): تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة	نسبة إجمالي التصنيف

1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5%- 15%	من 20%- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15%- 35%	من 50%- 80%
4	حدية	من 35%- 60%	من 80%- 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

Source : Examiner Orientation, op.cit, p122

من خلال الجدول أعلاه فإن هذه التصنيفات يتم اعتمادها بالاستناد إلى معرفة:

- حجم وشدّة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والإئتمانات المتعثرة؛
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل الاستثمار في الأوراق المالية، الأصول المالية....

ت. تحليل فعالية الإدارة: يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها:

- مدى التقيّد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيّف مع الأحوال المتغيرة؛
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم النظام الرقابي الداخلي؛
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي؛
- مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في المكان المناسب؛
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.

ث. تحليل الربحية: تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال

نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح. ومنه يمكن تصنيف ربحية البنك وفقا للجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تصنيف ربحية البنك

التصنيف	صافي الدخل / متوسط الأصول (نرمز للنسبة بالحرف A)
1	A>1.5
2	0.75<A<1.5
3	0.4<A<0.75
4	0<A<0.4
5	A<0

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص 11.

حيث يتصف البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (1) بالمؤشرات التالية:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال؛
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.

أما البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (2) فيتصف بأنه: يولّد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، كما يوفر نموا لرأس المال، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية مثل الاعتماد بطريقة ما على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

كما أن البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3) فيتصف بالمؤشرات التالي:

- قد يشهد انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يجعل وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح

أما فيما يخص التصنيف (4) فيتصف فيه البنك بأنه يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال.

كما أن التصنيف (5) بالبنك فيشهد خسائر بصورة تهدّد ملاءته المالية، مما قد يتسبب في الإعسار

ج. تحليل السيولة: يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، حيث يمثل مؤشر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العاجلة دون خسائر، أي التأكد من إدارة السيولة بصورة جيّدة. فعلى البنك الاحتفاظ بأصول سائلة يمكن تسييلها بسرعة أو بإخطار قصير لمقابلة الالتزامات وتصنف سيولة البنك على أساس أنها جيّدة، كافية، ضعيفة أو غير كافية.

ح. تحليل الحساسية لمخاطر السوق: يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي من (1) إلى (5)، حيث يتصف البنك الذي يأخذ التصنيف (1) بأن درجة تحكمه في هذه المخاطر كبيرة، كما أن صافي أرباحه قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. أما التصنيف (2) فلديه خصائص مشابهة للتصنيف السابق إلا أنه قد يعاني ضعف إما في درجة التحكم أو في صافي الربحية. التصنيف (3) تكون درجة التحكم لديه في المخاطر منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، كما يواجه مشاكل على مستوى الممارسات الإدارية ومستوى الأرباح. أما البنك الذي يصنف (4) فيظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة. كما يشهد البنك المصنف (5) مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق مما يستوجب تدخل البنك المركزي بإجراءات رقابية وتصحيحية قوية للحد من الخسار الفادحة التي تؤدي في الكثير من الحالات إلى الإفلاس.

دراسة تطبيقية لنظام التقييم camels على البنك الوطني الجزائري:

1. **تقديم البنك:** يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، حيث تم إعادة هيكلته بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" عام 1982 مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك

الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن. كما يقترح النبك على هذا الأخير منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية.[6] هذا من بين ما دفعنا لاختيار هذا البنك وإجراء الدراسة التقييمية عليه.

2. **<u>البيانات وفترة الدراسة:</u>** استعملت الميزانيات المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري للفترة (2012-2015) حيث تم حساب كل النسب المتعلقة بنموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لكل بند من بنوده على حدى من أجل إعطاء التصنيف والتحليل الخاص بكل متغير.

- بالنسبة لتصنيف رأس المال: يتم على أساس النسبة التالية:

كفاية رأس المال= رأس المال الأساسي / متوسط الأصول.

- بالنسبة لجودة الأصول: تحسب كما يلي:

نسبة التصنيف المرجح للأصول= المخصصات /(حقوق الملكية + المخصصات)

- بالنسبة لتقييم الإدارة فإن مجلس الإدارة للبنك رفض الإجابة على الاستمارة التي أعدت من طرف الباحث بحجة سرية المعلومات وكذلك عدم توفر البيانات الخاصة بهذا البند في الميزانيات المالية. وبالتالي يصعب علي تصنيف الإدارة للبنك.
- أما بالنسبة للأرباح فيتم تصنيفها من خلال معرفة معدل العائد على متوسط الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- بالسنة للسيولة فتصنف عن طريق معرفة نسبة السيولة الحاضرة للبنك ضف إلى ذلك نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
- أما عنصر الحساسية لمخاطر السوق فيحدّد تقييمه من خلال معرفة الأصول والخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة.

3. **<u>تحليل النسب الخاصة بالبنك الوطني الجزائري</u>:** نحاول في هذا الجزء الأخير من البحث أن نطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنك الوطني الجزائري باعتباره

أول بنك أنشأ في الجزائر، حيث سنقوم بتحليل كفاية رأس مال البنك، وتحليل جودة أصوله، بالإضافة إلى تحليل ربحيته وسيولته.

أ. **ملاءة رأس المال:** بناء على مؤشرات التصنيف الخاصة بكفاية رأس المال (الجدول رقم 04) يلاحظ أن قاعدة رأس المال للبنك جيدة، أي يأخذ التصنيف رقم 01

الجدول رقم (04): نسبة رأس المال الأساسي للبنك الوطني الجزائري

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
رأس المال الأساسي	188218463	226967187	233707408	279543547
متوسط الأصول	1792556790.5	2122605140.5	2402874925.5	2669850252.5
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	%10.50	%10.69	%9.73	%10.47
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك

نلاحظ أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول مستقرة عبر السنوات الأربعة محل الدراسة حيث بمقارنة سنة 2013 بسنة 2012 كان البنك الوطني الجزائري في سنة 2012 يملك حوالي 188 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 10.50% من متوسط الأصول واستنادا للتقييم الأمريكي يمكن منح التصنيف رقم 1 لنسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي حققها البنك محل الدراسة، أما في سنة 2013، فكان البنك يملك حوالي 226 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 10.69% من متوسط الأصول لنفس السنة، واستنادا للتقييم الأمريكي يمكن منح التصنيف رقم 1 لنسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي حققها البنك. كذلك سنتي 2014، 2015 تأخذ نفس التقييم على أساس أن رأس المال الأساسي يغطي متوسط الأصول.

مما سبق نستنتج أنه حسب هذه النسبة يعتبر رأس مال البنك الوطني الجزائري جيد بمعنى أنه يحمل التصنيف رقم 1 خلال السنوات الأربعة محل الدراسة.

ب. <u>جودة أصول البنك</u>: للحكم على مدى جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التي تعتبر مؤشرا على قيمة المخاطرة في محفظة البنك (الجدول رقم 05).

الجدول رقم (05): نسبة التصنيف المرجح للأصول

الوحدة: 1000 دج

البيان	2012	2013	2014	2015
حقوق الملكية	207638200	236284026	285337763	301649875
المخصصات الإجمالية	11440740	9059412	33960614	2399196
المجموع	219078940	245343438	319298377	304049071
نسبة التصنيف المرجح	%5.22	%3.69	%10.63	%0.78
التصنيف السنوي	2	1	2	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك

بناء على المعلومات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح غير مستقرة عبر السنوات الأربعة، حيث نلاحظ أنه في سنة 2012 بلغت نسبة التصنيف المرجح 5.22% فإن هذه النسبة بين 5% و15% بمعنى أن أصول البنك مرضية وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف (2)، كذلك هو الحال بالنسبة لسنة 2013، أما عن سنتي 2014 و2015 فبلغت النسبة 3.96% و0.78% على التوالي بمعنى أن النسبة أقل من 5% أي أصول البنك قوية ويمكن منح التصنيف (1) للبنك.

إذن تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة ولديه حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد وللبنك ربحية أفضل وفرص نمو قوية.

ج. <u>ربحية البنك</u>: إن إدارة أي بنك تنظر إلى الأرباح كأحد العوامل المهمة لضمان استمرارية أدائه وذلك من خلال تحديد كل من نسبة العائد على متوسط الأصول، والعائد على حقوق الملكية (الجدول رقم 06) حيث نلاحظ من هذا الأخير أن البنك الوطني

الجزائري حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي يأخذ التصنيف (1) لذلك يمكن القول بأنه حقق خلال أربع سنوات محل الدراسة أرباحا جد مرضية.

الجدول رقم (06): تحليل ربحية البنك وتصنيفها

الوحدة: 1000 دج

البيان	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على متوسط الأصول	%1.52	%1.43	%1.24	%1.11
التصنيف السنوي	1	1	1	1
العائد على حقوق الملكية	%13.09	%12.79	%10.43	%9.79
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الإجمالي للربحية	1			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك

د. <u>سيولة البنك</u>: كما سبق القول فإن عنصر السيولة يعتبر من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكونة للنظام، وبالرغم من ذلك فإن البعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها. إن تحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية (الجدول رقم 07).

الجدول رقم (07): نسبة السيولة الحاضرة

الوحدة: 1000 دج

البيان	2012	2013	2014	2015
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك	246496509	306760161	240168472	325840983

البريدية				
موجودات مالية	226777743	218564489	230569742	234935457
السيولة الحاضرة	473274252	525324650	470738214	560776440
ديون بذمة المؤسسات المالية	110841942	33893136	162789197	419633547
ودائع العملاء	1325198500	1498338492	1742545916	1732218308
ديون ممثلة بسند	16266146	17347239	18698362	19020482
ديون أخرى	278753158	288362078	288693599	107120613
الخصوم المستحقة على المدى القصير	1731059746	1837940945	2212727074	2277992950
نسبة السيولة الحاضرة	%27.34	%28.58	%21.27	%24.62
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية

نلاحظ أن نسبة السيولة الحاضرة للنبك مستقرة عبر السنوات الأربعة محل الدراسة وهي كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل للبنك، وهذا ما يجعلنا نمنحها التصنيف 1.

هـ. <u>حساسية البنك لمخاطر أسعار الفائدة</u>: إن مخاطر أسعار الفائدة تمثل أحد أهم مخاطر السوق، وباعتبار أن المصدر الأساسي لربحية البنك هو هامش الفائدة فإن تغير سعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة حيث تركز هذه الأخيرة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة (الجدول رقم 08).

الجدول رقم (08): تحليل حساسية البنك

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015

الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	1414035361	1484189689	1964876019	2018391700
حقوق على المؤسسات المالية	279869347	168342097	133210394	503338888
حقوق على العملاء	1134166014	1315847592	1831665625	1515052812
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	1745059746	1851940945	2226727074	2291992950
ديون بذمة المؤسسات المالية	110841942	33893136	162789197	419633547
ودائع العملاء	1325198500	1498338492	1742545916	1732218308
ديون ممثلة بالسند	16266146	17347239	18698362	19020482
خصوم أخرى	278753158	288362078	288693599	107120613
ديون تابعة	14000000	14000000	14000000	14000000
الفجوة	**-331024385**	**-367751256**	**-261851055**	**-273601250**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية

من الجدول السابق نلاحظ أن الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة أكبر من الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة. وبما أن الفجوة سالبة خلال الأربع سنوات محل الدراسة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر والعكس.

لكن نلاحظ أن حساب الفجوة وحده غير كاف للحكم على مدى حساسية البنك لتغيرات أسعار الفائدة. وهذا ما دفعنا إلى إعداد استمارة موجهة لأعضاء مجلس الإدارة، لكن تم رفض الإجابة عليها بحجة سرية المعلومات.

الخاتمة: أظهرت هذه الدراسة أن نظام التقييم المصرفي CAMELS يكشف على نقاط القوة والضعف في البنك وبتطبيقه على البنك الوطني الجزائري تم اكتشاف أن نقاط قوة البنك تتمثل في رأس ماله والأرباح التي يحققها، فيمكن أن نخلص مما سبق إلى أن مؤشرات رأس المال تشير بشكل عام إلى تنامي قدرة البنك على مواجهة ودائع العملاء وتوافر المخصصات لمقابلة

المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن التعثر في السداد، كما أن مؤشرات جودة الأصول أخذت التصنيف (1) وهو ما يعكس اهتمام إدارة البنك في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات بما يساعد البنك على التوسع والمنافسة، ضف إلى أن مؤشرات الربحية أظهرت ارتفاعا مضطردا في ربحية البنك، ومع ذلك فإنه ينبغي على البنك زيادة نسب الربحية مما يعزز كفاءة البنك في إدارة أصوله. أما مؤشرات السيولة فبيّنت اتجاه البنك نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة الحالات الطارئة. وعليه يمكن القول أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يلعب دورا مهما في دعم الرقابة على البنوك التجارية، حيث يعمل على كشف نقاط القوة والضعف في ستة مجالات.

قائمة المراجع:

1. الرشيد أحمد مالك (2005)، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد35، مصر.
2. غازي شينا سي (2005)، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية 36، صندوق النقد الدولي.
3. المعهد المصرفي المصري، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، على الموقع: www.edi.gov.eg، تاريخ الاطلاع: 22 جويلية 2017.
4. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.
5. Examiner Orientation, Bank rating system, report on safety and soundness specialty module, mag Hill, usa 1998

الاحالات والهوامش

[1] المعهد المصرفي المصري، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، على الموقع: www.edi.gov.eg، تاريخ الاطلاع: 22 جويلية 2017.

[2] غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص11.

[3] نفس المرجع، ص: 12-13.

[4] مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد35، مصر 2005، ص 1.

[5] Examiner Orientation, Bank rating system, report on safety and soundness specialty module, mag hill, usa 1998, p 120

[6] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، www.bna.dz